جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة تكريت

قسم اللغة العربية

دكتوراه اللغة العربية – لغة

قراءات في كتاب سيبويه

أ.د. نافع علوان بهلول الجبوري

(المحاضرة السادسة)

باب الامر والنهي من كتاب سيبويه

للعام الدراسي: ٢٠٢٥-٢٠٢٦

باب الأمر والنهي من كتاب سيبويه

سُمي هذا الباب بـ(باب الأمر والنهي) لأنَّهما - أي الامر والنهي - لا يكونان إلّا بفعل وذلك قولك: (زيدًا اضربْه)، و(عمرًا امررْ به)، و(خالدًا اضربْ أَبَاهُ)، و(زيدًا اشتر له ثَوْبًا)، ومثل ذلك: (أمّا زيدًا فاقتله)، و(أمّا عمرًا فاشتر له ثوبًا)، و(أمّا خالدًا فلا تشتم أباه)، و(أمّا بكرًا فلا تمرر به)، ومنه (زيدًا ليضربه عمر)، و(بشرًا ليقتل أباه بكر)، لأنّه أمر للغائب بمنزلة (أفعل) للمخاطب.

فعلى ذلك فإنَّ سيبويه قد كشف عن حدود وقوع الأمر والنهي الذي بُني على الاسم المنصوب أو المختار في النصب فقد وضّح حدود ذلك في الأمر بصيغة (أفعل): (اضربه، امرر به، اضرب اباه، اشتر له ثوبا). مع تعدد المنصوب بهما سواء أكان ضميرًا متصلًا أو اسمًا ظاهرًا. ومثله في ما وقع مع النهي بصيغة (لا تفعل) بقوله: (لا تشتم، لا تمرر) ثم توسّع في ذلك ليشمل ما جاء بصيغة (لام الأمر) مع المضارع (لِضربْه)، و(ليقتل اباه) وعدّه من الأمر للغائب.

وركّز سيبويه في ما وقع من الاسماء قبل الفعل إذ كشف عن حدود الإعراب فيه والمختار منه، فالفعل ولاسيما [ما] أُشغل بالضمير أو بالاسم الظاهر وتقدم عليه اسم فالمختار عند سيبويه النصب يقول: (والأمر والنهي يختارُ فيهما النصبُ في الاسم الذي يُبنى عليه الفعل ويبنى على الفعل).

[سؤال: ما المقصود من قول سيبويه: ((الاسم الذي يُبنى عليه الفعل ويبنى على الفعل))؟

الجواب: يُبنى الفعل على الاسم المنصوب قبل التقدير، ويُبنى الاسم على الفعل بعد التقدير مثال ذلك: (زيدًا اضربْه) بُني الفعل على الاسم المنصوب (زيدًا)، وبعد التقدير نقول: (اضرب زيدًا اضربْه) فيُبني (زيدًا) على الفعل (اضرب) المتقدم عليه.]

وقد يقع في القول ان يُرفع الاسم في ما يبني عليه الفعل كما في قولنا: (عبدُاللهِ اضرب) على ان يكون التوجيه هاهنا محمول على الرفع لقول سيبويه (وقد يكونُ في الامر والنهي ان يبنى الفعل على الاسم وذلك قولك: عبدالله اضربْهُ) ابتدأت (عبدالله) ورفعته بالابتداء ونبهت المخاطب له ليعرفه باسمه ثم بنيت الفعل عليه كما فعلت ذلك في الخبر).

وتوسّع سيبويه في ما وقع مشابها لذلك فحمل مثل ذلك قولهم: (أمّا زيد فاقتله) ومع عدم صحة حمل لفظ (زيد) على الابتداء لعدم صحة وقوع جملة الطلب أو الأمر؛ خبرًا، وعلى ذلك فإنَّ سيبويه وجه أو حمل على ان يكون منصوبًا على شيء هذا تفسيره كما كان ذلك في الاستفهام.

وعليه فإنَّ وقوع الرفع مع عدم احتمال التقدير ليصح القول عند سيبويه نلتزم اختيار النصب أو توجيهه على النصب فقولك: (عبدُالله فاضربه) منكر أو غير صحيح اذ حمُلِ (عبدالله) على الابتداء من غير تقدير. ولذلك فلقد وجه سيبويه على النحو الآتي:

[عبدالله فاضربْهُ]

• عدم صحة القول بانَّ (عبدالله) مرفوعًا اذا لم يعتمد على مبتدأ مضمرًا أو مظهرًا فأمَّا المظهر فقولك: (هذا زيد فاضربْهُ) وعلى ذلك يكون قولهم: (عبدُالله فاضربْهُ) مبني على تقدير (هذا)، أي: (هذا عبدالله فاضربْه) وإن ذُكر من غير تقدير فمقبول ويكون القول صحيحًا.

وإلّا فالنصب أولى عند سيبويه وتوجيهه على اختيار قول محذوف يفسره الفعل الذي يليه، فيكون الكلام مقولًا (زيدًا فاضربْه) على تقدير: (اضربْ زيدًا فاضربْه) أو على تقدير (اسم فعل أمر): (عليك زيدًا فاضربْهُ) وهو ما اشار إليه سيبويه بقولة: ((فـ [اذا] قلت: (زيدًا فاضربْه) لم يستقم أن تحمله على الابتداء آلا ترى أنّك لو قلت: (زيد فمنطلق) لم

يستقم فهذا [دليل] على أنّه لا يجوز أن يكون مبتدأ فإن شئت نصبته على شيء هذا تفسيره كما كان ذلك في الاستفهام وان شئت على (عليك) كأنّك قلت: (عليك زدًا فاقتله).

وقيد الفراء والأعلم وجماعة الجواز لذا كان الخبرُ أمرًا أو نهيًا وعدّوا الأمر منه قول الشاعر:

(وقائلةٍ: خَوْلانُ فانْكِحْ فتاتَهُمْ ... وأكْرومَةُ الحيَّيْنِ خِلْوٌ كما هيا)

وحمل عليه الزجاج قوله تعالى في الآية **((هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ))**، والنهي نحو: (زيد فلا تضربه) وقال ابن برهان : تزاد الفاء عند اصحابنا جميعًا كقول النمر بن تولب:

(لا تجزعي إن منفسٌ أهلكته ... فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي)

وورد الكثير في كلامهم مثله.

وإنّما لم يصح دخول الفاء عند سيبويه في (زيد فمنطلق) لأنّ الاسماء الواقعة مبتدأ على نوعين منها ما يتضمن معنى الشرط ومنها ما لا يتضمن معنى الشرط فإن تضمن معنى الشرط جاز دخول الفاء على خبره وذلك على نوعين الاسم الموصول والنكرة الموصوفة اذا كانت الصلة أو الصفة فعلًا أو ظرفًا كقوله تعالى: **(وما بكم من نعمة فمن الله)** (النحل: ٥٣).

ومن الاسماء الواقعة مبتدأ ما هو عار عن معنى الشرط والجزاء، فما كان من هذا القبيل لم يدخل الفاء في خبره نحو: (زيد فمنطلق) وهو رأي سيبويه واجازه الاخفش واستدل له ببيت (وقائلة...).

ووجه سيبويه البيت على وجهة أُخرى؛ لأنّه مسموع عن العرب وعدَّ وقولهم: (هذا الرجل فضربه) مقبولا اذا جعلته وصفًا ولم تجعله خبرًا وكذا القول: (هذا زيد فضربه) اذا كان معطوفا على هذا أو بدلًا منه.

وعلى ذلك حُمل قولهم: (اللَّذِينِ يأتيانِك فاضربْهما) تنصب كما تنصب (زيدًا) وان شئت رفعته على أن يكون مبنيًا على مظهر أو مضمر، وان شئت كان مبتدأ لأنّه يستقيم ان تجعل خبره من غير الافعال بالأفعال الحسن القول: (الذي يأتيني فله درهم) و(الذي يأتيني فمكرم محمول).

فما يجيزه سيبويه هو كلّ مبتدأ فيه مدلول الشرط والجزاء وأمّا ما لا يصح فلا يجيز دخول الفاء فيه لذلك فالقول: (زيد فله درهمان) لم يجزه، لقول سيبويه : وإنما جاز ... قوله: (الذي يأتيني فله درهم) في معنى الجزاء قد خلت الفاء في خبره كما تدخل في خبر الجزاء ومن ذلك قوله تعالى: **((الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ))** (البقرة: ٢٧٤).

وعلى ذلك يحمل كلّ ما يشابهه فصح القول: (كلُّ رجلٍ يأتيك فهو صالح) وقولهم: (كلَّ رجل جاء فله درهمان)؛ لانّ معنى الحديث الجزاء.

ونحمل القول على كل ما يروى في كلام العرب على ذلك عند سيبويه أن تضمن معنى الشرط والجزاء صح دخول الفاء على الخبر وأن لم يتضمن معنى الشرط والجزاء فلا يصح دخول الفاء في الخبر. وخالفه كثير من النحاة في ذلك.

وفي توجيه قول الشاعر:

(أرَوَاحٌ مودعٌ أم بُكورُ ... أنتَ، فانظر لأيّ ذاك تصيرُ)

فإنّه على ان يكون في الذي يرفعُ على حال المنصوب في الذي ينصب على شيء هذا تفسيره.

ترفع (أنت) على فعل مضمر لأنّ الذي من سببه مرفوع وهو الاسم المضمر الذي في (انظر) وقد يجوز ان يكون انت على قوله: انت الهالك كما يقال اذا ذكر انسان لشيء

قال الناسي (زيد) وقال الناسي (انت) ولا تكون على أن تضمر (هذا) لأنك لا تشير للمخاطب إلى نفسه ولا احتاج إلى ذلك وانما نشير إلى غيره، آلا ترى أنّك لو اشرت له إلى شخصه فقلت: (هذا أنت) لم يستقم.

وعلى ذلك توسّع سيبويه في توجيهه الرفع في ذلك اي وقوع الاسم مرفوعا أو الضمير قبل (الفاء)، فقال وعلى ذلك ((طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ)) فأمّا ان يكون أضمر الخبر فقال: طاعة وقول معروف أمثل أو انه يكون قد اضمر الاسم وجعل هذا خبره فكأنه قال: أمري طاعة وقول معروف.

ومثل ذلك يقع مع الدعاء فهو يعامل عند سيبويه معاملة الامر والنهي ففي قولهم: (أمّا عمرو فسيقيا له) فجاز فيه من الرفع ما جاز في الامر والنهي ويقبح فيه ما يقبح في الامر والنهي.

فلو اظهرت الذي انتصب عليه (سقيًا) لنصب (عمرًا) فإضماره بمنزلة اظهاره كما تقول: (أمّا زيًا فضربًا) وتقول : (أمّا زيد فسلام عليه) و(أمّا الكافرُ فلعنة الله عليه) لأنّ هذ ارتفع بالابتداء.

وفي توجيهه قوله تعالى: ((**الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا**)) وقوله: ((**وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا**)) **[المائدة: ٣٨]** فان هذا لم يبنى على الفعل لكنه جاء مثل قوله تعالى: ((**مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهارُ أُكُلُها دائِمٌ وَظِلُّها تِلْكَ عُقْبَى الَّذِينَ اتَّقَوْا وَعُقْبَى الْكافِرِينَ النَّارُ**)) ثم قال فيها كذا وكذا فإنما وضع المثل للحديث الذي بعده وذُكر بعُد أخبار وأحاديث فكأنّه على قواه (ومن القصص مثل الجنة) و(مما نقص عليم مثل الجنة) فهو محمول على هذا الاضمار ونحوه ولذلك حمل الآيتين على ذلك كأنّه لما قال: (سورة انزلناها وفرضناها) قال من الفرائض (الزاني والزانية من الفرائض) ثم

قال: (فجلدوا) فجاء الفعل بعد ان مضى فيهما الرفع وعلى ذلك البيت الشعري السابق (وقائلة خولان).

وجاز لك توجيه الآية على النصب وهو الراجح أو كما قال سيبويه: ((وهو في العربية على ما ذكرت لك في القوة)) والكن ابت العامة الا القراءة بالرفع.